ونوى افتتاح الصلوة احزى وهو اى التكبير منها اى من
الصلوة فى الاصح لانه فى كل قولى الاول للهادى علم وش
من الصلوة الثانى للم بالله وح انه ليس من الصلوة وفائدة الخلاف
تظهر فى مسايل الاولى لو وضع اصبعه على جلد على جمال التكبير ثم رفعها قبل
اتمامه فى قال انها من الصلوة فسدت صلوته والعكس فى العكس وكذا
اذا انكشفت العورة قال فى حواشى الافاده ولو نوى فى نصف التكبيره
جاز عند م بالله لا عند من يقول التكبيره من الصلوة فسد ومن فوايد
الخلاف ان الظاهر بالله يوجب البكيره على قول الهادى وقد ذكر ذلك فى البيان قوته ومنهم من قال الظاهر بالله يوجب الكل
واجيب اجماعا لان القيام يجب ان يكون بعدها ويسمى البكيره للخروج
من صلوة قد دخل فيها واراد تركها والدخول فى صلوة اخرى مثال
ذلك ان الله دخل فى صلوة فيد كر ان غيرها اهم منها فيريد الدخول
فيها هو اقدم والخروج مما قد دخل فيه فاختلف العلما اذا
يكون داخلا وخارجا فقال ص بالله وش يخرج بتكبيره ولا يكون
داخلا الا بتكبيره اخرى وقال م بالله يكفى بكبيره للثانيه يكون
بها خارجا وداخلا فان كان الغرض واحدا واعاد التكبير فهى شرح
اى مضرور وروى الاستاذ عن م بالله انه لا يكون خارجا وقال ش
يكون خارجا قال بعض اصحاب ش كل سفع سطل الصلوة كالتكبيره
الثانيه وكل ورد يصح به كالاول والثالثه وكذا اذا كرت التكبير ان
ثم بعد التكبير يلزم الفرض الثالث وهو القيام قدر الفاتحة
وثلاث ايات اى ذلك القيام مقدر بوقت يتسع لقراءة الفاتحة
ثلاث ايات وهذا فرض مستقل ليس لاجل القراءة بدليل انه لو كان

لاحش القراءة لحرس اوعنه لكن مد القيام هذا القدر ذكره ض بالله
وفى البيان قوته ممن هب الهادى علم وش نعم ولا يجب هذا
القيام فى كل واحده من الركعات بل يجوز ان
يفعله فى اى ركعه اما فى الاولى وما بعدها او فى مفرق وبعضه
فى ركعه وبعضه فى اخرى ولو قسمه على الاربع الركعات ذكره ك
الفقيه ح وقيل ظاهر قول ط انه لا يجوز تركه ثم ذكر علم الفرض
الرابع وهو قراءة ذلك القدر وهو الفاتحة وثلاث ايات كاقل
اى مقدار ذلك قاعما فى ركعه او مفرقا كما فى القيام قال علم
ان ثم هاهنا البسته للترتيب وانما هى للجمع والترتيب يحصل بالواو
الموضع ونحوه يلتفت به الواو والعدد وزادها التنبيه على ان القيام
والقراءة فرضان مختلفان وهو الاصل بالواو ومصرحا كما حصل ثم فى
زاد ها ثم للزياده فى التنبيه لانقال انك دخلت فى ايهام ابلغ مما قررت
منه وهو ان القراءة بعد القيام وهذا بوهم انها تقع فى غير حال
القيام لانا قد رفعنا هذا الايهام بقولنا قراءة ذلك كله اى فى حال
القيام وفى ركعه او مفرقا فلا ايهام حسنه لانه لا فايده لقولنا كذلك
الا وضع الايهام فلا اتكال حسنه وحسن ذا خال ثم لما ذكر ما لا
حتصار وقال ش انها تجب قراءة الفاتحة فقط فى جميع الركعات وض زيد
ن على والناصر انها تجب فى الاولتين وقال ك انها تجب فى الاكثر نحو الثلث
من الاربع والسدس من الثلاث واعلم ان فى صفة القراءة وليس
الاول المذهب وهو ان القدر الواجب من القراءة عند ن يقرى سرا فى
العصرين وهما العصر والظهر وجهرا فى غيرهما اى وجب ان يجرى
ذلك جهرا فى العصرين وهما المغرب والعشا والفجر وصلوة الجمعه والعيدين وروى القطان